# معوقات السياسة التعليمية واثرها على الوعي السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ (المعوقات السياسية والاجتماعية والثقافية انموذجاً)

أ.م.د. علي محمدعمران الباحثة: خولة جبار محمد

كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

يعاني التعليم في العراق من تحديات عدة منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية بالشكل الي يعكس تواتر العديد من المشاكل التي اثرت سلبا على مستوى الوعي السياسي للمواطن ، ومن هنا تم اختيار عنوان البحث (معوقات التعليم السياسية والاجتماعية وتأثيرها على الوعي السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣) ، ليبحث اثر بعض هذه المعوقات السياسية والاجتماعية وتأثيرها على الوعي السياسي للمواطن ادراكا" لاهمية هذه المعوقات وتشخيصا" للدور الذي تؤديه بالشكل الذي يحد من صيرورة العملية التعليمية وتحقق جدواها في غرس الوعي السياسي وتجذيره في الذات العراقية .ولقد جاء البحث في مبحثين ، تناول المبحث الاول المعوقات السياسية من خلال مطلبين تناول المطلب الاول عدم الاستقرار السياسي في حين تناول المطلب الثاني اشكالية المحاصصة الطائفية وتناول المبحث الثاني المعوقات الاجتماعية من خلال مطلبين ، جاء في المطلب الاول ضعف الهوية الوطنية وبروز وتنامي الهويات الفرعية ،في حين تناول المطلب الثاني موضوع الهجرة والتهجير القسري في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وتأثيرها على التعليم والوعي السياسي للمواطن .

**Abstract**

Education in Iraq suffers from several challenges, including political, economic, social and even cultural ones, which reflect the frequency of many problems that have negatively affected the level of political awareness of the citizen, hence the title of the research (obstacles to political and social education and their impact on political awareness in Iraq after 2003). The study came in two researchers, and the study said, "the importance of these obstacles and the importance of their role in the way that limits the process of education and its usefulness in instilling political awareness and its roots in Iraqi self-awareness." The first discussed the political obstacles through two demands, the first of which dealt with the political instability, while the second one dealt with the problem of sectarian allocation and the second discussed social obstacles through two demands. The first requirement was the weakness of national identity and the emergence and growth of sub-identities, while the second one dealt with the issue of immigration and forced displacement in Iraq after 2003 and its impact on education and political awareness of the citizen.

**الكلمات المفتاحية: السياسة التعليمية – الوعي السياسي – المعوقات – الاجتماعية – الثقافية**

# المقدمة

يشغل موضوع التعليم والوعي السياسي اهتماما كبيرا في مجال العلوم الاجتماعية عامة والعلوم السياسية خاصة، اذ يمثل الوعي السياسي احد اهم الجوانب الاساسية في التحليل السياسي للظواهر السياسية ، فكلما كان المواطن على مستوى عالي من الوعي والادراك، كلما كانت فرصة اهتمامه وتأثيره في العملية السياسية اكبر، لذا فأن مساهمة الفرد في الحياة السياسية يعتمد على مستوى الثقافة والادراك والدراية، ويعد التعليم عامل اساسي وقاعدة لازمة لتنمية هذا الادراك والوعي، وبعد ان شهد العراق عام ٢٠٠٣ حالة من التحول الديمقراطي شابته العديد من التحديات الداخلية، فالانقسام الذي ميز العلاقة بين الكتل السياسية المتناحرة يضاف الى التحدي الارهابي تسبب بتداعيات سواء على المستوى الاجتماعي او الثقافي، منها تنامي الهويات الفرعية والتقليدية على حساب الهوية الوطنية، والهجرة والنزوح القسري بالاضافة الى طغيان الثقافات الفرعية والتقليدية والتي اثرت في مجمل تفاصيلها على جميع قطاعات الدولة ومنها قطاع التعليم، مما اثر بالسلب على مستوى الوعي والادراك للفرد بالجانب السياسي.

### اهمية البحث

تكمن اهية البحث بأنها تتناول قضية التعليم والوعي السياسي وهي قضية مهمة ذات تأثير اجتماعي وسياسي وثقافي ودراسة التحديات الاجتماعية والثقافية للتعليم والتي تنبأ بالاثر الكبير الذي يعيق عملية بناء الوعي السياسي للمواطن بعد عام ٢٠٠٣.

### هدف الدراسة

يركز البحث على هدف اساسي هو توضيح الارتباط بين السياسة التعليمية والوعي السياسي ، وتسليط الضوء على ابرز التحديات والمعوقات السياسية والاجتماعية في تحديد ذلك الارتباط والاثر الجمعي لهما.

### اشكالية الدراسة

يمكن صياغة الاشكالية في التساؤل التالي :.

ماهو تأثير السياسة التعليمية والتي تواجه تحديات سياسية واجتماعية في المجتمع وكيف اثرت على الوعي السياسي للفرد العراقي في مرحلة مابعد ٢٠٠٣؟

### فرضية البحث

ان التحول الديمقراطي الذي شهده العراق بعد عام ٢٠٠٣ شابته الكثير من التحديات ، كما عرف تحفز العديد من المعوقات التي اثرت على مجمل قطاعات الدولة ومنها القطاع التعليمي ومسيرته في تأصيل الوعي السياسي .

### هيكلية البحث

تم تقسيم البحث الى مبحثين ، اذ تناول المبحث الاول المعوقات السياسية للسياسة التعليمية والذي جاء بمطلبين ، المطلب الاول عدم الاستقرار السياسي في حين تناول المطلب الثاني اشكالية المحاصصة الطائفية ، اما المبحث الثاني جاء بمطلبين المطلب الاول ضعف الهوية الوطنية وبروز وتنامي الهويات الفرعية ، في حين تناول المطلب الثاني الهجرة والتهجير القسري في العراق بعد

عام ٢٠٠٣ وتأثيرها على التعليم والوعي السياسي بعد عام ٢٠٠٣.

## المبحث الاول (المعوقات السياسية )

تزخر الساحة السياسية العراقية بالكثير من القيود السياسية التي تشكل عائقاً ومعوقا لمؤسسات التعليم في تحقيق درجة مستوى من الوعي السياسي للمواطن العراقي ، وسوف نسلط الضوء في هذا المبحث على مطلبين :

المطلب الاول / عدم الاستقرار السياسي

المطلب الثاني / اشكالية المحاصصة السياسية

## المطلب الاول /عدم الاستقرار السياسي:.

ان الاستقرار السياسي يعد من المرتكزات الاساسية والضرورية لقيام المجتمعات وازدهارها ونموها، والاستقرار السياسي يعد الشرط الاساسي للامن والطمأنينة لدى الافراد الذين ينتمون لهذه المجتمعات ، وان عدم الاستقرار يولد حالة من الفوضى والاضطراب ويشكل عائقاً امام تقدم الشعوب وتطورها. ولاشك ان مايمر به العراق اليوم من صراعات على المستوى الداخلي ، فضلاً عن العديد من الازمات في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصاية وانقسامات في بنية السلطة السياسية والقوى والكتل السياسية هو ابعد ما يكون عن الاستقرار.

وتبرز هذه التحديات والصراعات في محورين اساسيين: هما التحديات الداخلية والخارجية . فالتحدي الداخلي يمثل بالصراعات والخلافات بين القوى السياسية الموجودة على الساحة ومدى قدرتها على بلورة رؤية وطنية تتسع للجميع ، واما التحدي الخارجي فهو ذو بعد اقليمي دولي ويعتمد على قدرة الحكومة في صياغة سياسية خارجية فاعلة تجعل من المصلحة الوطنية هي الهدف الاعلى ، لقد شهدت مرحلة مابعد ٢٠٠٣ ان عم الخراب وبعد عام ٢٠٠٣ عم االخراب والدمار في البلاد ، فساسة الحكومات المتعاقبة لا يعرفون سوى المصلحة الشخصية والحزبية وعدا ذلك من مصلحة الشعب والبلاد لا قيمة له بالنسبة لهم.

ان مايعقد الصراع الداخلي بشكل اكبر هو مع تزايد الطموحات الشخصية لدى الزعماء السياسين. وبالشكل الذي يزيد من تعقيد بتشكيل الحكومة فلا نزال نعيش مرحلة الزعامات ، فالواضح ان طموحات بعض هذه الزعامات كانت العقبة الاساسية امام تشكيل حكومة تعكس رغبات وطموحات الناخبين ، مما جعل الاجواء السائدة غير مشجعه في الوصول الى توافق سياسي يخرج البلاد من ازمتها[١] ،فكان مشروع بريمر بعد عام ٢٠٠٣ ينطلق من فكرة بناء الدولة على اساس التمثيل النسبي للمكونات الاجتماعية بالشكل الذي ادى الى ان تكون التشكيلة السياسية مبنية على اساس طائفي / اثني بسبب الاساس الذي تشكلت عليه.[٢]

ان عملية الخروج من الاستبداد السلطوي العسكري الى الاستبداد السلطوي المدني قبل ان تملك الدولة الحديثة جعل المساهمين في السلطة في مأزق كبير فتمثل بضرورة العودة الى بناء الدولة على اسس الحالة المأزومة من النواحي الفئوية السياسية والطائفية والعرقية ، هذه الحالات الثلاث المأزومة التي كانت تتمتع بها السلطة السياسية العراقية ولدت حالة ازلية من التأزم حيث تم تأسيس مجلس الحكم على اساس طائفي وعرقي متناقض سياسياً ، الامر الذي مهد لولادة آفاق سلطوية في الافق نفسه يمكن اجمالها بما يأتي[٣] :

١. تأسيس مجتمع مقسم طائفياً وعرقياً.
٢. سلطة سياسية مبنية على الطائفة والعرق وليس وطناً.
٣. تتمتع الطوائف والاعراق الحزبية بقوى مسلحة لحمايتها ضمن القانون.
٤. تشييد حالة من الاستبداد والعنف لدى الفصائل العرقية والطائفة.
٥. تفتيت الاجماع لما يجمع الكل.
٦. خلق حالة العنف عند الكل مقابل الكل.
٧. تعدد مراكز القوة.
٨. ضعف القرار والتخبط في تنفيذهُ.
٩. بناء مؤسسات مأزومة عرقياً وطائفياً ضمن سلطة اللادولة ، هذه النتائج اعلاه اثرت بصورة مباشرة في المسار السلطوي بصورة ملحوظة ، اذ كانت اولى نتائجه الفساد المالي الاداري وهدر اموال البلاد وتعثر الوصول الى مفهوم الدولة وهيكلتها.

وهذه التشكيلة فيما بعد انسحبت على منوالها فيما بعد كل التشكيلات والتشريعات السياسية وشكل الدولة ، وفلسفة الدستور ، والتمثيل في الحكومة وهيئاتها ، والبرلمان وهيأة رئاستهُ . وهناك من يرى ان ظروف العراق وهو في مرحلة التأسيس اقتضت العمل بهذا المبدأ وعليهِ تم استنبات المحاصصة التي انبتت بدورها قاعدة الاكفأ ليس هو الذي يأتي الى ادارة الدولة بالضرورة فقد يكون الاكبر في الحكومة الاصغر حجماً في المجتمع والعكس صحيح.[٤]

فضلاً عن ذلك فهناك معوقات تقف حجر عثرة في اعداد وبناء السياسات التعليمية ، وهي مدى درجة ووعي ورغبة النخب السياسية الحاكمة على بناء مثل هكذا سياسات تسهم في تدعيم الوعي السياسي للمواطن ناهيك عن[٥]

١. ترسبات النظام الاستبدادي السياسي
٢. الصراعات الحزبية المستمرة واشكالية المنافسة السياسية وانعكاساتها عل الواقع
٣. تدهور الوضع الامني[٦].
٤. فضلاً عن التدخل الخارجي.

فكانت التركيبة وبنية الاحزاب السياسية الفاعلة على الساحة العراقية وفي العملية السياسية تشكل احدى عوامل عدم الاستقرار السياسي في البلد ، وذلك لكون معظمها ولد في اجواء غير عراقية او نتيجة تيارات فكرية او سياسية غير واضحة المعالم ، فقد عجزت هذه الاحزاب عن تحقيق الاستقرار السياسي وعجزت عن تقديم ولائها الوطني غير الممزوج بولاء آخر ، فانعكس ذلك في ظهور الثقافة الحزبية العصبوية على حساب الثقافة الوطنية ، مما افرز الثقافة الطائفية والعشائرية والمذهبية والعرقية[٧].

ان كثرة الاحزاب والتخندق الطائفي والحزبي شل اهم مصدر في محاربة الفساد واعاق تحسين الاداء الحكومي، فعدم الاستقرار السياسي يعيق حتى عمل النزاهة في العراق فالبيئة العراقية مليئة بالضغوطات السياسية التي تستند الى المحاصصة وتفضل المصلحة الشخصية على مصلحة الامة ولا تزال وزارات ومؤسسات الدولة تعمل بطريقة غير شفافة وتدخل غير قانوني من القادة

السياسيين والضغط من الاحزاب لتحقيق اهداف هذه الكيانات[٨] .

فالعملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ تمر من ازمة الى ازمة اشد منها ومن هذه الازمات الازمة التي حصلت عام ٢٠١٠ بعد الانتخابات النيابية حيث كانت نتائجها ، ان حصلت العراقية على (٩١) مقعداً ودولة القانون حصلت على (٨٩) مقعداً ولم توجد قواسم مشتركة بينهما ، تجعل من عملية الاتفاق والتفاهم سهلة بينهما ، وهذهِ الخصومة بين الطرفين ابعد من ان تكون سياسية فقط ، وانما يكتنفها ابعاد مذهبية وشخصية تجعل التقارب بين الطرفين صعباً وهذا خلق ازمة سياسية دارت حول تشكيل الحكومة واخرت من عملية تشكيلها كما سمحت للعديد من الاطراف الدولية والاقليمية للتدخل في القرار السياسي العراقي[٩].

إذ امتدت المباحثات حتى وقت متأخر من كانون الاول/ديسمبر، وبذلك يكون العراق قد حطم الرقم القياسي للحقبة الفاصلة بين اجراء الانتخابات النيابية وتشكيل الحكومة ، فالرقم القياسي السابق سجلتهُ هولندا في انتخابات ١٩٧٧ وكانت الحقبة تلك (٢٠٧) ايام ، لكن الناخب العراقي استغرق (٢٨٩) يوماً ، وقد اندمج الائتلاف الوطني ودولة القانون في تشرين الاول / اكتوبر ٢٠١٠ وبهذا تم التمهيد لرئيس الوزراء المالكي ليتولى تشكيل الحكومة ، ولم تنجح محاولات أياد علاوي المتكررة لكسب الكرد والمجلس الاعلى الاسلامي وفي الايام الاخيرة من كانون الاول / ديسمبر،تم تقديم حكومة ناقصة التشكيل الى البرلمان ليصوت عليهِ ، وبذلك اصبح المالكي في منصب رئيس الوزراء ، واعيد الطلباني الى رئاسة الجمهورية ، واصبح اسامة النجيفي رئيساً للبرلمان وصادق البرلمان بالاجماع على الحكومة الجديدة في ٢١ / كانون الاول / ديسمبر قبل ايام من انتهاء المهلة الدستورية المحددة ، وعاد المالكي رسمياً الى السلطة لولاية ثانية[١٠].

ويمكن القول إن قبول فرقاء ومكونات سياسية غير ديمقراطية اصلاً بقواعد اللعبة الديمقراطية ، ومشاركتها في الانتخابات هو امر ايجابي ، ولكنهُ لا يخلو من خطورة تتمثل بعدم قبولهم بنتائج اللعبة الانتخابية والاستحقاق الانتخابي كما تتمثل الخطورة في تشبثهم بالاعتماد على معايير سياسية غير مدنية : كالطائفية والعرقية والعشائرية للحصول على اكبر قدر ممكن من اصوات الناخبين ، كما تكمن الخطورة في اجراء هولاء الفرقاء مشاورات ومداولات لتشكيل الحكومة بعد الانتخابات بعيداً عن قبة البرلمان وهذا يعني: استخفاف بالاطر والتحديات والمؤسسات الدستورية، واستخفاف بصوت الناخب العراقي، مما يؤدي الى حكومة توافق وطني غير حقيقي ، أي حكومة صفقات تقوم على محاصصة ومساويات وترضيات ، وتوزيع مناصب وامتيازات ، فعقلية الفرقاء تتمحور حول ان القوة والسلطة بيد الحكومة، وليس بيد البرلمان ، مما يتم عن عدم الايمان بجدوى الحياة البرلمانية والمعارضة السياسية[١١].

وانفجرت الازمة مرة اخرى بين الفرقاء السياسيين بعد القاء القبض على عدد من افراد حماية وزير المالية العراقي (رافع العيساوي) حيث قامت مظاهرات واسعة في الانبار احتجاجاً على الحكومة ، وحمل وزير المالية نوري المالكي مسؤولية اعتقال الاشخاص العاملين معهُ ، ودعا الى اجراء تصويت في مجلس النواب لحجب الثقة عن المالكي واعلنت كتلة العراقية انها ستحجب ثقتها

من الحكومة في حالة عدم السماح بالمتابعة الشفافة لمقاضاة حماية العيساوي[١٢].

وازدادت الاوضاع سوءاً بعد دخول تنظيم داعش الى المناطق الغربية وتهجير العوائل العراقية وكانت للسنوات الثلاث الماضية من ٢٠١١ الى ٢٠١٤ نتائج وخيمة ذات اهمية ادت الى تطور تنظيم داعش في العراق ، فقد ادى ازدياد الاحتجاجات في المحافظات الغربية العراقية فضلا عن تصاعد وتيرة الخلافات السياسية الى زيادة نمو تنظيم ( داعش) لتصبح قوة قادرة على الاستيلاء على المناطق وحكمها ،فقد اوجدت هذه البيئة المضطربة حاضنة استثمرها تنظيم داعش في ايجاد موطى قدم له والسيطرة على مساحات شاسعة من الاراضي العراقية ابتداءا من محافظة الانبار، ثم الموصل، وصلاح الدين، وديالى، مستغلين سخط المتظاهرين في المحافظات الغربية [١٣]

فبعد دخول الموصل ثاني اكبر المدن في العراقية ، وبقية مدن محافظة نينوى ، وقبلها دخولهم مساحات واسعة من محافظة الانبار ،وكل ذلك تم في ظرف زمني قياسي ، فاجأ العالم ، واخافه ، وصارت "داعش " الارهابية تقطع انابيب البترول وتستولي على المدن واحدة تلو الاخرى ، بعد ان تركت له القوات الامنية معداتها ، ليتسلم المال والاسلحة و٤٥٠ مليون دولار في بنوك الموصل ونينوى ، ويطلق العديد من انصاره، وقدر بعضهم عدد المهاجين من داعش على الموصل ب٣ الاف مسلح استطاعوا السيطرة على المدينة واطلقوا سراح اكثر من ٢٥٠٠ معتقل من سجن بادوش ، وهو عدد خطير اذا كان هؤلاء رصيدا مضافا لانتحاريي داعش وعناصرها ، سيما ان داعش اتجهت جنوبا الى بيجي والصينية التابعين لمحافظة صلاح الدين [١٤] ويرى بعضهم ان صعود داعش ينطلق من ثلاث ركائز اساسية هي معضلة الدولة الفاشلة ، والخلافة "بوصفها تيارا ايدلوجيا " وديناميات المجتمع المحلي في العراق فالفشل في "بناء نظام سياسي منفتح يقر بتعدد الهويات في مجتمعات مبرقشة ، لاتجانس ثقافيا بينها من حيث الدين او المذهب او الاثنية " وهو الاخفاق الذي نفذ من خلاله داعش من اجل طرح نفسه بديلا من الدولة ــ الامة التي من المفترض ان تكون دولة لكل مواطنيها ، الا انها فشلت في دمج مكوناتها المختلفة، فصعود داعش واختراقه البنية المحلية للمناطق الغربية سببه فشل الحكومة في فترتها ٢٠١٠ــ ٢٠١٤ في بناء دولة لكل مواطنيها فاختراق الحكومة لاربعة اسس في الدولة اولها مبدأ المشاركة في الموارد السياسية والاقتصادية والادارية والثقافية ، وثانيها مبدأ الحكومة الائتلافية ، اذ احتكرت رسم السياسات واتخاذ القرارات من دون تشاور مع الشركاء في الحكومة ، وثالثها مبدأ النظام البرلماني الذي تم اقراره في الدستور ، من خلال عدم الحضور لجلسات الاستجواب لرئيس الوزراء سوى مرة واحدة ، ورابعهما مبدأ حل النزاعات واشراك المجتمع المحلي في مكافحة التمرد ، واقصاء بعض الفصائل من العملية السياسية والنزوع التسلطي ادى الى ظهور دولة " الخلافة " [١٥] التي استفادت الى حد كبير من عدم الاستقرار السياسي في المنطقة من خلال استغلال هذه الظروف وتعزيزها لاكتساب قوة عسكرية ومضاعفة عدد عناصرها وجمع موارد مالية غير مسبوقة ، ومن بين الامور التي تقوم بها اي مجموعة فور سيطرتها على منطقة معينة هو التحكم

بالصناعات والخدمات والمرافق البلدية لضمان ماتعتبره توفيرا للخدمات ، ففرضت داعش سيطرتها على مرافق الكهرباء والمياه وامدادات الغاز والمصانع المحلية وحتى المخابز وهذا مايمنحها قوة للسيطرة على الاحتياجات الاساسية للمدنيين ، فضلاً عن ذلك عُدّت داعش ان مسألة التعليم الشرعي والدعوة عنصرين اساسيين اخران في الحكم الديني للدولة الاسلامية ، ففضلاً عن فرض مناهج دراسية جديدة ، غالبا مايتم لقاءات دعوية عامة ، مايتيح للتنظيم "تثقيف "سكان المناطق الواقعة تحت سيطرته بشأن فوائد العيش في ظل حكم الدولة الاسلامية ، وبذلك سعت هذه التنظيمات الى وضع شكلا شبه كامل للحكم في تلك المناطق[١٦]، بدأت تظهر الملامح الحقيقية للتنظيم حيث ارتكبوا جرائم ضد الانسانية وجرائم ابادة جماعية بما في ذلك عمليات اعدام بأجراءات موجزة ، قتل ،تشويه ، اغتصاب ، معاملة قاسية ، تعذيب ،استخدام وتجنيد الاطفال ، والاعتداء على الكرامة الشخصية، كما تم تدمير الممتلكات الثقافية والدينية التي يعود تاريخها الى قرون مضت ، وتم سلب الاموال والممتلكات بشكل منظم ، مما تسبب هذا العنف في موجة من النزوح حيث فرت عوائل بأكملها من قوات داعش ونتيجة لذلك حددت المنظمة الدولية للهجرة (eom )عام ٢٠١٥ حوالي ٢,٢٢٥,١٤٨ شخص من العراقيين فقدوا مساكنهم موزعين على ٢٤١٢ موقع واضح في العراق[١٧]، وأدت هذه الخلافات بين الكتل الى خلق ارضية خصبة لاندلاع الصراعات بأنواعها المتعددة والى احداث النزاعات المسلحة الداخلية والاقليمية قادت بدورها الى استنزاف طاقات العراق وادت الى اضعافها ، فارتفاع تيار العنف والتفرد بالسلطة كانت له تأثيراته السلبية ليس فقط في المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي بل وعلى سمعة الفرد (المواطن ) العراقي ، ان سيادة اساليب العنف والتطرف وسيطرة التفكير الاستبدادي على مستوى الدولة ساهم بشكل فعال في خدمة مشاريع التهجير والنزوح والابادة المقصودة للكفاءات داخل البلد[١٨].

ان عدم الاستقرار السياسي في البلاد وكثرة الخلافات والصراعات بين الكتل السياسية المتفارقة ادى بالنتيجة باثاره السلبية على جميع قطاعات المجتمع ومنها قطاع التعليم وذلك من خلال جوانب عدة منها [١٩] .

- غياب وحدة المشروع والهدف والقواسم المشتركة .
- غياب الكفاءات العلمية الاصيلة المعتمدة على نبع الخبرة والثروة العلمية والموهبة والملكة العالمية وذلك بسبب سوء الاوضاع الامنية والتصفيات الجسدية التي طالت اصحاب الكفاءات والاضطرار الى الهجرة خارج الوطن او الاعتكاف او الانعزال في اعماق البيوت وعدم الاندماج في المجتمع وخدمته مما عزل الوطن عن افضل علمائه ومفكريه بالخوف والاكراه
- تجنيد العقول العلمية الملاكات التجريبية وجعلها خدمة للفكر السياسي للحكومات المتعاقبة على الحكم والسلطة .
- عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وتبوء الجهلاء بالتخصص مكانة استحوذوا

بها على المراكز الحساسة والعلمية بناءا على مبدأ المحاصصة السياسية المقيتة مما مكنهم على اطلاق العنان بشراذمهم وانصارهم للعب بمقدرات الوطن الفكرية والمادية .

- ظاهرة تزوير الشهادات والوثائق العلمية على مستوى كبير وفاضح حتى اصبحنا نسمع بها من وسائل الاعلام كافة على انه شيء اعتيادي وذلك لغياب القانون والعقاب الصارم الذي يجتث هذه الآفة التي تدل على مدى التخلف الذي نعيشه .
- الارهاب وانعدام الامن وسيادة الفوضى لها التأثير المباشر في تدني المستوى العلمي والفكري للطالب .
- تخرج دفعات هائلة من طلاب الجامعات بينهم اعداد من الاميين لتدخل المحسوبيات والجانب السياسي، وكذلك لعب الجانب المادي الذي يساعد كثيرا من الطلبة الى دخول الجامعات واختيار الاختصاصات حسب الرغبة وهذا ماساعد عليه كثرة الجامعات الاهلية .
- فتح الدورات المتعجلة والسريعة وغير المدروسة لتهيئة كوادر علمية ولكن للاسف كان مردودها سلبا على العملية التعليمية ولاسيما عند تغيير اختصاص بعض المدرسين والمعلمين خلال دورات لاتستغرق اكثر من اشهر معدودة مقابل ذلك الاختصاص الذي استغرق نيله خلال اربع سنوات ومثال ذلك يتحول مدرس التربية الفنية ومدرس الاقتصاد الى مدرس اللغة العربية وقس على ذلك وخذ مثال .
- الفوضى الكبيرة والمؤثرة على عملية التعليم سلبا وهو النقل الكيفي حسب طلب للمدرسين والمعلمين بسبب سوء الاوضاع الامنية وبهذا اختل الميزان وسبب ارباكا شديدا وذلك لتكريس التدريسيين في مدارس معينة مقارنة مع مدارس اخرى تشكو من عجز بالكادر التعليمي والبعض منه اقفلت ابوابها او كادت .
- هناك ضعف واضح وقصور في متابعة المدارس وهذا يقع على عاتق الجهاز الرقابي في التربية وهو ( الاشراف التربوي ) ، فهنالك علل كبيرة ومشاكل تكون من الاسباب الرئيسة والمباشرة في تدهور عملية التعليم مثل (التدريس الخصوصي، مراقبة سجلات المدرسين، والدفاتر الامتحانية ).

وبذلك ولدت الخلافات بين النخب السياسية والاطراف الفاعلة في العملية السياسية انتاج دولة هشة استفحل فيها الفساد والفاعلين متصارعين ومتناقضين ، فلا تزال مؤسسات الدولة تعمل بطريقة غير شفافة، واغلب الاحزاب السياسة تتسم بالضعف والهشاشة لعدم تبلور اطرها الفكرية وهياكلها التنظيمية وافتقارها الى برنامج سياسي واضح ، وقد أثر ذلك في الوعي السياسي للمواطن العراقي وأثر في مؤسسات الدولة ومنها المؤسسة التعليمية.

## المطلب الثاني/ اشكالية المحاصصة الطائفية

على الرغم من اصرار الاحتلال الامريكي على ضرورة الاستمرار في بناء الدولة المفترضة ضمن جدول زمني للعملية السياسية ، نرى ان الامريكيين استمروا في هيكلة اللا دولة للوصول الى الدولة ، على وفق مفهوم منتسكيو الداعي الى فصل السلطات ، وقد تخلل قانون ادارة الدولة المؤقت الذي اصدرهُ الحاكم المدني في العراق بول بريمر في ٧ أذار ٢٠٠٤ واصبح نافذاً ابتداءاً من ٣٠ حزيران / يونيو ٢٠٠٤ اول المفاهيم الاساسية لفصل السلطات من الناحية النظرية ، فهل هذه السلطات كانت مستقلة بالفعل وحققت اهدافها الاساسية الخاصة بعدم وضعها تحت سلطة فرد او هيئة معينة ؟ بالتأكيد لا ، على وفق ما يسمي بالمحصصات الطائفية والعرقية التي تعهدها بالحالات المأزومة ، وهو ما سبب تعطيلاً كاملاً في فرض تلك السلطات[٢٠].

فمشروع بريمر كان ينطلق من فكرة بناء الدولة على اساس التمثيل النسبي للمكونات الاجتماعية مما ادى الى تكون التشكيلة السياسية مبنية على اساس طائفي / اثني بسبب الاساس الذي تشكلت عليه[٢١].

فشاعت بعد الاحتلال اقوال وافكار قائمة على التعبوية الطائفية والعرقية والقبلية جسدتها ممارسات تأسيس مجلس الحكم ، فقد مهدت الطريق لمسارات حولت الدولة كلها الى دولة تعبوية قائمة على اسس عرقية ، طائفية مناطقية[٢٢].

فمع بداية تشكيل النظام السياسي في العراق ، نجد ان مجلس الحكم بني على اساس التمثيل النسبي للمكونات الاجتماعية ، وذلك حينما عينت سلطة الائتلاف المؤقتة اعضاء هذا المجلس ٥٠% + ١ للشيعة أي (١٣ مقعداً) من اصل ٢٥ ، والسنة العرب والاكراد ٢٠% لكل منهما (٥مقاعد) ومقعد للمسيحين انظر جدول رقم (١١)[٢٣].

جدول رقم (١١)

الخلفية الدينية والمذهبية والاثنية لاعضاء مجلس الحكم الانتقالي

| القومية / المذهبية | العدد | الاسماء |
|---|---|---|
| الشيعة العرب | ١٣ | ابراهيم الجعفري ، احمد شياع البراك ، احمد الجلبي ، اياد علاوي ، حميد مجيد موسى ، عبدالكريم المحمداوي ، عقيلة الهاشمي ، موفق الربيعي ، وائل عبداللطيف ، جاء حبيب الخزاعي ، عزالدين سليم ، محمد بحر العلوم ، عبدالعزيز الحكيم |
| السنة العرب | ٥ | عدنان الباجه جي ، غازي عجيل الياور ، محسن عبدالحميد ، نصير كامل الجادرجي ، سمير الصميدعي |
| الاكراد | ٥ | جلال طالباني ، مسعود بارزاني ، محمود عثمان ، صلاح بهاء الدين ، دارا نور الدين |
| المسيحيون | ١ | يونادم يوسف كنة |
| التركمان | ١ | صن كول جابوك |

ان اغلب الاخطاء سببتها القرارات الامريكية بشأن العراق ، ولكن بعد خروج الاحتلال اصبحت الاخطاء ترتكب لدى السياسيين العراقيين ، من الذين اصبح همهم الاستئثار بالمناصب والبقاء في السلطة ، ان المحاصصة في العراق تظهر من خلال اسلوب بات معروفاً (بالتوافقية) في ادارة العمل السياسي وفي توزيع وتقاسم السلطات في النظام السياسي العراقي او بات يعرف بالعملية السياسية في العراق ، الا ان المرحلة الراهنة التي يعيشها النظام السياسي في العراق قد صاحبتها الكثير من الازمات التي عكست اشد حالات عدم الاستقرار السياسي في التاريخ العراقي كونها تمثلت باستخدام العنف كوسيلة لادارة الصراع الاجتماعي بعيداً عن المؤسسات السياسية والدستورية التي يفترض

ان تكون هي الوسيلة لادارة الصراع ، على الرغم من الرعاية الامريكية للمشروع السياسي في العراق القائم على بناء دولة ديمقراطية مدنية ذات تعددية سياسية يكون فيها الحكم قائماً على اساس الانتخابات الحرة العلنية لتنظيم الية التداول السلمي للسلطة بعيداً عن الاحتكار الفردي او الفئوي[٢٤].

ان هذه الحالة التوزيعية للسلطة على وفق الحالات المأزومة قد تسبب في خلق الاشكاليات الآتية [٢٥] :

١. ولادة احزاب عديدة تدعو الى تسلم السلطة وفق أُطر عرقية وطائفية ضمن الأطروحات الديمقراطية الجديدة.
٢. زيادة تفكك السلطة وولادة قوى مسلحة بصفة سياسية واجرامية بصورة توالدية.
٣. ضعف السلطة في السيطرة على زمام الامور .
٤. ولادة لجنة دستورية لكتابة الدستور الدائم مبنية على المصالح الفئوية والعرقية ، وصل بعضها الى حد توظيف مصلحة الحزب ضمن العرق او الطائفة على مصالح الدولة الكبرى.
٥. قوننة التقسيم والتفتيت على وفق التشريع الدستوري.
٦. فصل المدن بصورة دستورية عن السلطة المركزية وعدم الاكتراث لقراراتها وعدَّها غير ملزمة .
٧. تحرر الامية من قيد التعلم وبروزها في الساحة السياسية.
٨. جعل العراق ساحة للتدخلات الخارجية لارتباط القوى السياسية بالاستخبارات الدولية والاقليمية .
٩. غياب مبدأ الوطن الواحد وبروز ظاهرة الاقليم والمدنية.

فوجدت الاطراف المكونة للعملية السياسية في العراق ان في ترسيخ الانقسامات المجتمعية والطائفية مصلحة جوهرية وذلك من خلال علاقة الطائفية السياسية بالسلطة والثروة والنفوذ.[٢٦]

فالمحاصصة الطائفية امر يفرضه واقع التمثيل الحزبي داخل البرلمان للقوى والاحزاب والتيارات السياسية التي نجحت في الوصول الى مؤسسة الهيئة التشريعية وعلى مدى الحكومات العراقية المتعاقبة ، مما الحق اذى كبير بالدولة العراقية الحديثة ، لان الحكومات تشكلت على اساسها وهو ماجعل كل حزب يشعر بأنه امام غنيمة ، يجب ان يأخذ منها مايستطيع من خلال ممثليه سواء كانوا في موقع وزاري او المديريات العامة او المحافظات او ماشاكل ذلك ، ولهذا السبب جاءت الولادة الوزارية على قاعدة المقايضة : ماذا تريد ؟ وماذا تعطيني ؟ فسادت المحاصصة والتكسب الحزبي على حساب المصلحة الوطنية [٢٧]، فالتوافق السياسي بالنهج العراقي بات يشكل غلافا مموها للمحاصصة واسلوبا التفافيا على الديمقراطية وتبريرا قسريا لمصادرة حق المواطنة، كما انه يؤشر حالة من عدم القبول بالانفكاك عن مواقع السلطة والنفوذ لدى كافة الاطراف المتنفذة التي تلجأ الى هذا الاسلوب ، وبخاصة عندما تحاصر من قبل قوى التغيير والاصلاح وتصاعد حراكها الجماهيري في الشارع ، الامر الذي يؤدي لامحال الى الفشل في ادارة الحكم ، وربما لايمتد عمر ذلك التوافق طويلا؛ بسبب احتدام تصارع المصالح الخاصة التي ليست لها صلة بحاجات الناس [٢٨].

فبعدالاحتلال بدأ الاستقطاب الطائفي يتشكل عبر ظواهر متناثرة، وان كان غير اصيل في المجتمع العراقي، الا انهُ شهد تصاعداً بعد الاحتلال وتشكل مجلس الحكم والمحاصصة السياسية – الاجتماعية التي تفرعت الى كل مفاصل الدولة على مشاكلة ذلك المجلس لتصل الحالة الطائفية ذروتها بعد احداث سامراء شباط / ٢٠٠٦[٢٩] عندما فجرت القاعدة احد الاضرحة المهمة في مدينة سامراء ، لتعكس ذلك موجات من العنف الطائفي .[٣٠] خلال ما تلا من العنف والعنف المضاد قتل الآلاف على الهوية ، كما تم تهجير اعداد هائلة داخلياً وخارجياً . وقد قدرت المفوضية العليا للاجئين التابعة للامم المتحدة عدد العراقيين الذين فروا الى سوريا بمليون ومائتي الف ، والى الاردن بسبعمئة وخمسين والى مصر بمئة الف والى ايران بأربعة وخمسين الفاً ، والى لبنان بأربعين الفاً والى تركيا بعشرة الاف. اما عدد المهجرين داخلياً فقد قدر بمليون وتسعمائة الف ، هذه الاعداد تعادل ١٥% من عدد سكان العراق[٣١] .

وقد نتج عن ذلك انعدام الثقة بين الكتل السياسية الداخلة بالعملية السياسية واستمرار الصراعات فيما بينها والخطابات المتشنجة ولغة التخوين ، وغياب روح المواطنة والانحيازات للطائفة او القومية والمصلحة الشخصية وايثارها على مصلحة الوطن ، ومن ثم استمرار الصراع بدلاً من التجسير للثقة بين المكونات العراقية وتعزيز التعايش السلمي وتحقيق الامن والاستقرار ، كل ذلك اوصل الازمات السياسية بين الكتل، حتى وصل الصراع والاختلاف بين الكتلة الواحدة او الطيف الواحد.[٣٢] فأنتشرت ظاهرة الصراعات على مستوى الدولة طبقيا ممثلا بمختلف المدارس الفكرية الممثلة لطبقات المجتمع الواحد او دينيا بين مختلف الاديان في الدولة الواحدة او قبليا وعنصريا بين القبائل والاقوام المختلفة في المجتمع الواحد [٣٣]، وعليه انتعشت مدارس الوقفين السني والشيعي فبعد ان كان عدد المدارس التابعة للوقف السني (١٤) مدرسة للبنين فقط قبل عام ٢٠٠٣ اصبح عددها (٣٣) مدرسة لعام٢٠٠٤ من ضمنها مدرسة للبنات وتضاعف هذا العدد في كل عام حتى وصل الى (٢١٧) مدرسة بحلول عام ٢٠١٤ منها (٧٨) مدرسة خاصة للبنات ، كما تضاعف عدد المنشئات الحديثة الخاصة بهذه المدارس في مختلف الاقضية والنواحي لتسع محافظات تمثل بغداد ، ديالى ، صلاح الدين ، الانبار ، كركوك ، بابل ، واسط ، البصرة وهي خريطة انتشار هذه المدارس [٣٤]، في حين تتولى دائرة التعليم الديني والدراسات الاسلامية للوقف الشيعي الاختصاصات الآتية استنادا الى احكام البند (ثالثا) من المادة (٨٠) من الدستور العراقي والبند (اولا) من المادة (١٧) من قانون ديوان الوقف الشيعي رقم (٥٧) لسنة ٢٠١٢الذي تم تعديله بأصدار مجلس الوزراء نظام رقم (٨) لسنة ٢٠١٨ لبيان تشكيلات ديوان الوقف الشيعي واختصاصاتها فجاء بالمادة (سابعا)[٣٥] .

اولا/رسم سياسة التعليم للمدارس الدينية التابعة للديوان والرؤية المستقبلية لها بالتنسيق بينها وبين الجهات ذات العلاقة .

ثانيا/اقتراح فتح مدارس دينية بحسب مقتضيات الحاجة ومتابعة توفير احتياجاتها

ثالثا/التنسيق بينها وبين الجهات ذات العلاقة لتوفير احتياجات المدارس الدينية من تخصصات مالية وملاكات بشرية .

رابعا/تهيئة المناهج الاسلامية ذات النهج الاسلامي المعتدل بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .

خامسا/التنسيق بينها وبين الجهات ذات العلاقة في شأن معادلة الشهادات .

سادسا/الاشراف على امتحانات الصفوف المنتهية وغير المنتهية للمدارس الدينية التابعة للديوان بالتنسيق بينها وبين الجهات ذات العلاقة ومتابعة تهيئة مستلزماتها .

سابعا/اعداد تقرير سنوي عن حالة المدارس الدينية التابعة للديوان وتقديم التوصيات اللازمة لتطويرها ورفع كفاءتها وامكانياتها .

ثامنا/الاشراف على المكتبات في المدارس الدينية التابعة للديوان وتنظيمها وادارتها وتطويرها وتوفيرالمصادر العلمية لها .

وتمتلك دائرة الوقف الشيعي اكثر من (٧٣) مدرسة مختصة بالتعليم العام ، و(٩٣) مدرسة مختصة بالتعليم الديني تتوزع على اغلب محافظات العراق ويتمتع طلابها بجميع المزايا التي يتمتع بها اقرانهم في وزارة التربية ، ولتهيئة المناهج المقررة لمدارس التعليم الديني تم الاتفاق مع بعض الجمعيات التعليمية والتربوية في لبنان وسوريا لتزويدها بالمناهج المختارة [٣٦]

وبما ان تكوينات الوقفين السني والشيعي تنبع من الاحزاب السياسية الموجودة في الساحة العراقية التي تميزت بأنها برامج تقوم على اساس دعم الهويات الفرعية : المذهبية والقومية على حساب الهوية الوطنية الجامعة فعقائد الاحزاب الدينية في العراق هو نصرة المذهب المعين والقومية المعينة والتعبئة عبر ممارسة العنف والخوف من الآخر فكثرة الاحزاب والكيانات السياسية يشكل عبئا سياسيا على عملية التنمية السياسية وبناء على ماتقدم فأن هذه المدارس سواء كانت للوقف السني او الشيعي تمتلك رؤية وافكار ومنهاج مخالف للاخر في ظل نظام دولة واحدة وموسسة تعليمية واحدة وهذا يوثر بالسلب على مستوى التعليم والوعي السياسي للفرد [٣٧]

نستنتج من ذلك ان للمحاصصة الطائفية أثراً كبيراً في التعليم والوعي السياسي للمواطن ، حيث يتم اختيار وزير التربية والتعليم على اساس المحاصصة الطائفية وليس على اساس الكفاءة والخبرة ، اضافة لذلك فـــأن اغلب المرافق الوزارية والادارية تكون خاضعة لاقارب الوزير ، او معارفهُ او الجماعة التي ينتمي لها بوصفها جزءاً من صعوده الى الوزارة ، ونتيجة لذلك فأن الوزارة لا تعمل وفق ما يقتضيه الواقع التعليمي العام ، مما أثر سلباً في واقع السياسة التعليمية وبالتالي الوعي السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، وهذا الانحدار في مستوى التعليم تتركز اسبابه بالفساد الاداري في العملية السياسية الناتج من نظام المحاصصة الطائفية والحزبية.

## المبحث الثاني (المعوقات الاجتماعية )

لم يكن العراق بحاجة الى وحدة وطنية وهوية وانتماء الى الوطن مثلما هوبحاجة اليه اليوم ،. وبعد مرور اكثر من خمسة عشر عاماً من التغيير فما زال موضوع التماسك والتلاحم المجتمعي يشكل عائقاً امام التنمية والتقدم وبسبب ضعف الوعي السياسي.

ما آل اليه من نتائج وخيمة الاثر ، اهمها تمزيق البنية الاجتماعية للمجتمع العراقي واثارة مكوناته الطبيعية عن قصد وتعمد بشتى السبل وسوف نسلط الضوء في هذا المبحث على مطلبين هما :

المطلب الاول / ضعف الهوية الوطنية وبروز وتنامي الهويات الفرعية.

المطلب الثاني / ألهجرة والتهجير القسري.

## المطلب الاول/ ضعف الهوية الوطنية وتنامي وبروز الهويات الفرعية

ان الشيء الطبيعي هو ان تكون للفرد والمجتمع هوية جماعية ذات مرجعية اساسية واحدة ينجذب اليها ويتحد او يتماهى بها ، اوان تكون على الاقل تلك المرجعية هي المرجعية السائدة من الوجهة النظرية والعلمية ، بحيث لا تتعرض لمنافسة قوية او منازعة خطيرة من انتماءات او مراكز جذب اخرى منافسة او موازية (هذا مع التسليم في حياة المجتمعات البشرية ، بواقع وجود انتماءات اجتماعية اصغر ، لكنها لا تنازع الانتماء الاكبر في شرعيتهُ او مكانتهُ)[٣٨] ففي الصين مثلاً نجد – تاريخياً وحتى الان – أن الفرد الصيني ينتمي الى الامة والثقافة والحضارة الصينية في دائرتها الشاملة ، وينتمي في الوقت ذاته ، دون ازدواج ، الى الدولة الصينية الواحدة في دائرتها العامة والمتطابقة مع الدائرة الاولى ، دون ان يتوزع او يتوتر ولائهُ – او يتعرض للامتحان او الاختبار في كل حين – بين انتمائه الحضاري – العقائدي – الثقافي ضمن الدائرة الاولى وبين انتمائه السياسي والمعيشي ضمن الدائرة الثانية ، وذلك لتطابق الدائرتين في معظم عصور التاريخ الصيني القديم والحديث ، في ماعدا فترات تجزئة سياسية قصيرة نسبياً ، تم التغلب عليها ، وفي اوربا ، حيث كان الفرد ينتمي الى الثقافة والحضارة الاوربية بعامة ، والى دولته القومية من بريطانية او فرنسية او المانية بخاصة ، فأنهُ ليس ثمة تصادم او توتر بين الجانبين ، حيث لا تتضمن الثقافة والحضارة الاوربية قيماً ومبادئ واعتقادات ضد الولاء القومي والدولة القومية بل ان الفرد والمجتمع في الدول الاوربية المتعددة يجد توافق ثقافته الاوربية وتلاحمها مما يساعده على الاندماج في دولته القومية ، كما ان واقع هذه الدولة القومية ومبادئها وتشريعاتها – بالمقابل – ليس فيها ما تناقض فكرياً او عملياً كما ان الاسس والقيم التي تقوم عليها الحضارة الاوربية،اما في المجتمعات العربية والاسلامية فأننا نجد ان الفرد المسلم يتنازع ضمن ثلاثة ابعاد متباينة هي الولاء والهوية والأنتماء.[٣٩]

لقد شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ ازمات مختلفة منها سياسية واجتماعية واقتصادية ، بيد ان ماعمق هذه الازمات التراكم الجمعي لها بالشكل الذي جعلها تنعكس مضاعفاتها في صميم النسيج الداخلي و ((وحدتها))

الوطنية فعاد التحسس مرة اخرى مثيرا" بذلك الازدواج التاريخي المزمن بين الولاء المحلي (العصبوي) وبين الولاء السياسي المفترض للدولة، فالهوية العراقية لم تكن موضع شك لدى كل الجماعات العراقية وفي انتمائهم الى وطن اسمهُ العراق ، بيد ان بروز الهويات الفرعية بكل تنوعاتها صاحب بداية نشوء الدولة العراقية عام ١٩٢١ ، أي ان الجدل سياسي المنشأ ولكنه يتحرك بآليات ثقافية تمركزت حولها الجماعات العراقية كونها تمثل التمايز الاكثر وضوحاً[٤٠].

وبقدر الاثار التي نجمت عقب الاحتلال يبقى الاثر الاكبر والاهم هو امتداد هذا التداعي فضلا" عن تدمير للبنى التحتية للدولة العراقية وتقويض لمؤسساتها الى مفهوم الهوية بما تمخضت عنهُ السياسات التي انتهجتها ادارة الاحتلال في العراق وذلك بتعميق الخلافات بين ابناء الشعب العراقي نتيجة فرضها ما يسمى بسياسة المحاصصة الطائفية وهو ما ادى لاحقاً الى تمزق النسيج الاجتماعي العراقي لينعكس ذلك سلباً على شعور المواطنين العراقيين عامة بالمواطنة نتيجة اسباب عديدة سياسية واجتماعية واقتصادية وقانونية[٤١].

بالشكل الي ساعد على تحفيز الهويات الفرعية كون المجتمع العراقي من المجتمعات المتعددة قومياً ودينياً ومذهبياً ، وكما ان لهذا التركيب الاجتماعي اثر كبير في النواحي السياسية والاجتماعية والفكرية للمجتمع العراقي ، وهذا ما اضر بالوحدة الوطنية والفكرية والدينية للمجتمع[٤٢]،ان جوهر المشكلة التي يعاني منها العراق تكاد تتمثل في كيفية تحقيق الانسجام بين الجماعات الاجتماعية ، ومن ثم دمج هذه الجماعات لبلورة الهوية الوطنية ، لا سيما ان هذه الجماعات تتنوع ثقافياً وطائفياً واثنياً ودينياً وان البعض منها يعيش تحت وطأة التبعية والتخلف[٤٣] ، وان استفحال الولاء للقبيلة والانتماء للطائفة ، انما يشكل تحدياً كبيراً يواجه بناء الدولة الحديثة وروح المواطنة والهوية ، وعندئذ ينقسم المجتمع العراقي اليوم على ذاتهِ على قبائل وطوائف واعراق[٤٤].

وللاسف فقد امتد هذا الانقسام الى الشارع العراقي ، ليجعل من التعليم ساحة للمعركة ، فجوهر الهوية الوطنية في التعليم هو الولاء والانتماء والوطنية والتي تعاني من قصور واضح نلمس آثاره في ابنائونا ونظرتهم للوطن بسبب تغلب الهوية الدينية والقبلية والطائفية وبالتالي على مستوى وعي والادراك السياسي للفرد او المواطن العراقي لهويتهُ الوطنية فالتعليم ليس هو الهوية الوطنية لكنهُ يعد القاعدة الاساس لصناعة الهوية واخراجها اخراجاً حسنا ، واذا كانت الهوية الوطنية لا تغيب في غياب التعليم لكنها تتأثر كثيراً بدون شك من خلال المنهج

والمعلم، ويعد المنهج هو اداة التعليم الاهم التي يمكن من خلالها تحقيق الاهداف التربوية للتعليم ، لكنهُ يبقى اداة عاجزة عن احداث أي تغيير او تحولات في سلوك ابناءئنا في ظل غياب رؤية وطنية علمية تعزز من دور المعلم في تنمية الاحساس بالهوية والبناء على الجانب المعرفي البسيط المتضمن في المنهاج وربطهُ بالواقع العراقي الاجتماعي والثقافي والسياسي[٤٥]، مع ان وزارة التربية قد بذلت جهدا في تغيير بعض المناهج فأن بعضها لازال يمتاز بالتشجيع على العنف واللامساواة ، والطابع التلقيني الشكلي ، فثمة ثغرة عميقة بين هذه المناهج مع واقع المجتمع العراقي ، أضافة الى ان تخصيص المناهج لايضاهيه تخصص التدريسي الذي يدرس المادة، مما يعزز مظاهر تدني جودة التعليم، فضلا" عن العجز في عدد التدريسيين في بعض الاختصاصات[٤٦]، والخلل في توزيعهم ( العرض قياسا للطلب)، فضلا" عن ذلك تميز اسلوب التدريس بكونه تلقيني وان الرسالة (المادة العلمية) ذات اتجاه واحد (منه الى الطالب ) من دون بنائها على الحوار والنقاش ،بالاضافة الى اتسام الكادر بالطابع شبه العدائي او الاستغلالي في علاقة التدريسي بالطالب (العنف–الرشوة–التدريس الخصوصي.....الخ )، ناهيك عن الادوار التي تمارسها بعض الادارات : بيروقراطية شكلية، وهي عبارة عن اجراءات روتينية تفتقر الى المضمون التربوي الحقيقي، بالاضافة الى غياب دور المفتش التربوي، ناهيك عن الاتجاهات السلبية للطلبة نحو التعليم مما يجعلهم اقل حرصا على الالتحاق به او مواصلته او التفاعل مع متطلباته، فالتعليم لاينفذ الى مشكلات الطالب خصوصا وان ادوار الباحثين الاجتماعيين النفسيين مفقودة في المدارس[٤٧]، كل ذلك يوجد معوقات تتعلق بالمعلم والمنهج والطالب ساهمت وفعلت زيادة الفجوة بين المؤسسة التعليمية وقدرتها على تنمية وبناء وعيه بصورة عامة والوعي السياسي بهويته الوطنية بصورة خاصة .

## المطلب الثاني/الهجرة والتهجير القسري

الهجرة والتهجير من الظواهر المستحدثة في المجتمع العراقي ، وهي ظواهر قَسرية الزمت الملايين من العراقيين للهرب الى خارج العراق والعيش في مناطق متعددة ومختلفة وفي جميع دول العالم ، ان هجرة اكثر من مليوني عراقي الى خارج العراق بفعل غياب الامن وسوء الاوضاع يضطرهم الى ترك بيوتهم واموالهم ومدنهم وقراهم والعيش تحت ظروف مأساوية قاهرة في المناطق البعيدة او في مخيمات اللاجئين[٤٨]، والمهاجر هو شخص ينتقل من مكان الى اخر من اجل العيش في بلد مختلف اكثر من سنة وبحسب الاحصائيات الرسمية لمنظمة الهجرة الدولية فأن ٢٣٢ مليون شخص سنويا يقومون

بالهجرة بينما يزيد عدد النازحين داخل دولهم بمعدل ٤٠ مليون شخص وتختلف اسباب الهجرة من شخص لاخر ومن دولة لاخرى، والشخص المهاجر يختلف عن الشخص النازح ، كونه يتعدى الحدود الجغرافية لبلده [٤٩]،وهنالك انواع متعددة للهجرة وتكون خاضعة للتصنيف على الاساس الذي دفع الافراد او الجماعات الى الهجرة منها [٥٠] :ـــ

١ـــ الهجرة الاجبارية :ـــ تاريخيا ارتبط هذا النوع من الهجرة بالعنف والصراع ، بين الجماعات البشرية لاسباب دينية اوسياسية اجبرت المنهزم على الهجرة من وطنه الاصلي ، وماتجارة الرقيق التي حدثت في القرن الخامس عشر الا مثال على هذه الهجرة ، كما شهدت مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية اكبر هجرة الى فلسطين لتأسيس الكيان الصهيوني استنادا الى وعد بلفور الذي قطعته بريطانيا لليهود بأقامة دولة لهم في فلسطين.

٢ـ الهجرة الطوعية :ـــ من اكثر الهجرات انتشارا، وترتبط بالظروف التي تشهدها دولة الهجرة، وتختلف عن الانواع الاخرى، باعتبارها طوعية ولانها تتم من قبل الفرد الذي يقوم بالتخطيط لها، ويحدد المكان الذي يبغي التوجه اليه وتعتمد على المستوى الفكري للمهاجر، فالبعض يفضل دولة على اخرى عند اتخاذه قرار الهجرة، لاسباب تتعلق بالدوافع وراء هجرته ، وتقسم الهجرة الطوعية الى قسمين :ـــ

- الهجرة الداخلية / هي الهجرة التي تتم داخل حدود الدولة ، لاسباب اقتصادية واجتماعية ، او غيرها كالهجرة من الريف الى المدينة لاسباب تتعلق بالفقر والبطالة وايجاد فرص عمل وتدني مستوى الخدمات الصحية .
- الهجرة الخارجية / هي الانتقال من الموطن الاصلي (الام ) الى خارج حدودها، وهي تختلف عن الهجرة الداخلية بأختلاف المناخ الثقافي ، والاجتماعي ، والقيمي ، وتعد الهجرة من قارة اوربا الى قارة امريكا الشمالية والهجرة الاوربية نحو استراليا ابرز معالم الهجرة الخارجية .

٣ـــ الهجرة الشرعية:ـــ هي انتقال الافراد من مكان الى اخر وفقا للقواعد القانونية التي تقرها الدولة المهاجر منها او اليها وفي آطار القانون والاعراف الدولية.

٤ـــ الهجرة غير الشرعية: انتقال الافراد والجماعات من مكان الى آخر من دون علم السلطات الرسمية وعبر اساليب غير شرعية ، او عبر استخدام التحايل والتزوير في العبور من بلد الى آخر خارج آطار

القانون، والضوابط الداخلية للدولة المهاجر منها او اليها .

وقد احتل العراق المرتبة الثانية من حيث عدد اللاجئين في العالم ، أي بعد عدد لاجئ افغانستان وقبل لاجئ السودان ، ويرتبط اللجوء بمدى الوضع الامني في العراق[٥١].

ووفقاً للمنظمة الدولية للهجرة (IOM) تم تسجيل ٧٥٩٠٠٠ عراقي رسمياً كنازحين في نوفمبر عام ٢٠١٣ ، نزح غالبية هؤلاء الاشخاص خلال ذروة الصراع الطائفي الذي اندلع في جميع انحاء البلاد في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ وكانت المحافظة الاكثر تضرراً في ذلك الوقت بغداد ، التي شهدت النزوح القسري الجماعي[٥٢].

ويعكس معدل التهجير نمط الحرب في العراق ، فحين تصاعد العنف فر مزيد من الناس من محافظاتهم ، اما لانهم كانوا مستهدفين مباشرة او مذعورين بسبب عنف معمم او عاجزين عن مواصلة تدابير امور معيشتهم[٥٣].

لم تكن حالات النزوح والهجرة في العراق غائبة عن المشهد السياسي العراقي ، فقد بدأت موجات الهجرة والتهجير الى خارج العراق منذ منتصف عقد الثمانينات من القرن الماضي ولا سيما بعد سلسلة الحروب العبثية المدمرة والحصار الجائر حتى بلغ عدد العراقيين المهاجرين قبل سقوط النظام اكثر من ثلاثة ملايين ينشرون في عدد من دول العالم من استراليا ونيوزلندا حتى كندا وبوليفيا غرباً ومن السويد شمالاً الى اقصى جنوب القارة الافريقية جنوباً[٥٤].الا ان ماعمق هذه الظاهرة عقب حدوث التفجير المأساوي للمرقد المقدس في سامراء في فبراير عام ٢٠٠٦ اذ ارتفع الرقم بشكل مذهل الى ٢,٧ مليون و٢,٢ مليون أخرين فروا الى الدول المجاورة مثل سوريا والاردن [٥٥].وفي عام ٢٠١٣ قدرت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في لبنان عدد اللاجئين العراقيين ب(٥٠٠٠٠)لاجئ تقريبا" في لبنان فقط [٥٦] .

وبدا النزوح كظاهرة تعرفت عليه طوائف الشعب العراقي بدلالة تكرارها منذ ٢٠٠٣ اذ عقب دخول داعش الى مدينة الموصل مثلا" فأن عملية النزوح التي اعقبت ١٠/حزيران / ٢٠١٤ لم يعرف لها التاريخ مثيل ، فقد بلغ عدد النازحين وفق (DTM) (١٢٩ ، ٢٧١) عائلة ما يقارب (٣.٢٠٦.٧٣٦)مليون نازح اي حوالي (٥٣٤,٤٥٦)عائلة للفترة من ١ / كانون الثاني / ٢٠١٤ لغاية ٢٩ / ايلول / ٢٠١٥[٥٧].لذا وصفت موجة النزوح بأنها اكبر عملية نزوح في تاريخ العراق الحديث[٥٨]، وادت الحرب ضد الارهاب وتداعياتها الى حدوث ازمة انسانية واقتصادية كبيرة ومنذ عام ٢٠١٤ ادت الى نزوح ٥.٩٦٥.٨٦٠ نسمة بحسب بيانات

وزارة الهجرة والمهجرين ، بلغ عدد العائدين منهم لغاية شباط ٢٠١٩ الى حوالي ٤,٢١١,٩٨٢ نسمة لكن مايزال هناك ١,٧٤٤,٩٨٠ شخصا موزعين على ٢٩٠,٨٣٠ عائلة لم يعودوا الى مناطقهم الاصلية [٥٩]،ومع اتساع نطاق فقدان الامن وتمدد تنظيم داعش الارهابي الى بعض المحافظات ، شهدت البلاد موجة نزوح هي الاكبر داخلياً (النازحين بعد كانون الثاني / يناير ٢٠١٤) حوالي ٣.٣مليون شخص ، وقد نزح هؤلاء من ثماني محافظات من اصل ١٨ محافظة ، اغلبهم من نينوى (حوالي ١.٨٥ مليون او ٥٧%) والانبار (٠.٥ مليون او حوالي ١٦% وصلاح الدين وكركوك)[٦٠]. اما خارجيا وصل عدد اللاجئين الذين دخلوا الاردن بعد سيطرة تنظيم داعش الارهابي على الموصل في ١٠ حزيران ٢٠١٤ وحتى منتصف حزيران ٢٠١٥ الى (١٣٠٠٠) مهاجر تقريبا، اغلبهم من المكون المسيحي ، في حين سجلت المفوضية السامية لشؤون المهاجرين (٧٠٠٠٠) لاجئ عراقي في تركيا حتى نهاية عام ٢٠١٤،واعدادهم في تزايد مستمر [٦١] .

وبقدر تعمق مشكلة النزوح القسري من المدن والقرى التي سيطر عليها داعش والحروب والاعمال الارهابية والصراعات الطائفية التي اثارتها ، لاسيما الاعمال الوحشية التي قامت بها من قتل وذبح وحرق وسبي وتدمير كل مايقع امامها ، حيث قامت بتدمير منظم للتاريخ والتراث والذاكرة الثقافية عن طريق تدمير المواقع الدينية والآثرية والثقافية ، ومن الاعمال الاجرامية الاخرى التي قام بها داعش قتل الايزيديين وسبيهم وتهجيرهم وبيعهم كالجواري في اسواق العبيد في اكبر عملية استعباد جماعي في العصر الحديث كذلك المجازر الوحشية التي قام بها الدواعش ، فضلاً عن السبي والتشريد للاقليات الدينية من المسيحيين والايزيديين والشبك والتركمان والشيعه والسنة وغيرهم[٦٢].

وبحسب منظمات المجتمع المدني ، فقد وصل عدد النازحين من المدن والقرى في الشمال والوسط والجنوب الى اكثر من مليوني شخص[٦٣].

واغلبهم يقيم اما في مخيمات رسمية اوغير رسمية وكذلك في مساكن خاصة ووفقاً لارقام تشرين الثاني من عام ٢٠١٦ للمنظمة الدولية للهجرة ، ينتشر ٣.١١٣.٩٥٨ نازح (٥١٨٩٩٣ اسرة) في ١٠٦ منطقة و ٣٧٧١ موقع[٦٤].

وغالباً ما يواجه الاشخاص النازحون داخلياً بيئات معادية في كل من اماكنهم الاصلية والنزوح بسبب ضعف اداء الدولة بعد الصراع ، والعوامل الاجتماعية ، وسياسية

الحكومة ، والاستجابة الدولية الممزقة العاجزة عن تلبية الاحتياجات اليومية[٦٥].

وتتفاعل ازمة الهجرة والنزوح بدون شك مع التعليم من خلال علاقات معقدة وثنائية الاتجاه تؤثر على اولئك الذين ينتقلون، واولئك الذين يختارون البقاء واولئك الذين يستضيفون المهاجرين ، انظر الشكل رقم (١٣).

والواقع ان التفكير في الهجرة او القيام بها فعلاً في مرحلة من مراحل دورة الحياة عامل من عوامل الرئيسية المحددة للاستثمار في التعليم ، وتوقفهُ ، وتجربتهُ ، امثلة مختارة للعلاقة بين التعليم والهجرة / النزوح وحصيلتهُ[٦٦] . شكل رقم (١٣) .

ملخص التقرير العالمي لرصد التعليم لعام (٢٠١٩) ، الهجرة والنزوح والتعليم ، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ص١٥.

| | | اثار الهجرة / النزوح على التعليم | اثار التعليم على الهجرة / النزوح |
|---|---|---|---|
| المنشأ | المهاجرون | ☐ تؤدي الهجرة الى تحديات في توفير الخدمات في الاحياء الفقيرة.<br>يلزم ان تتكيف نظم التعليم مع احتياجات السكان الذين تتخذ اشكال تنقلهم انماط موسمية او دائرية. | يزداد احتمال لنقل الاشخاص الاكثر تعلماً. |
| | من ظلوا بمواطنهم | ☐ الهجرة تفرغ المناطق الريفية من سكانها وتولد تحديات في توفير التعليم<br>☐ تؤثر التحويلات المالية على التعليم في المجتمعات المحلية ببلد المنشأ.<br>☐ يؤثر غياب الوالدين على الاطفال الذين بقوا في بلدالمنشأ<br>☐ احتمالات الهجرة تثبط الاستثمار في التعليم<br>تقوم برامج جديدة بأعداد الطامحين للهجرة. | ☐ لهجرة المتعلمين عواقب على تطوير المناطق المتأثرة بفعل هجرة الادمغة مثلاً |
| المقصد | المهاجرون واللاجئون | ☐ عادة ما يتخلف التحصي والانجاز الدراسيان لدى المهاجرين واطفالهم مقارنة بالسكان الاصليين.<br>☐ يلزم ادراج اللاجئين في نظم التعليم الوطنية.<br>يلزم ضمان حق اللاجئين في التعليم. | ☐ تكون للمهاجرين في الغالب مؤهلات تفوق الحد المطلوب ولا يعترف بمهارتهم اعترافاً تاماً او لا تستخدم استخداماً تاماً ولتغير سبل عيشهم.<br>☐ يقضي تدويل التعليم العالي الى تنقل الطلاب. |
| | السكان الاصليون | ☐ يتطلب التنوع في الصفوف الدراسية تحسين اعداد المعلمين ، ووضع برامج موجهة لدعم الوافدين الجدد ومنع الفصل ، وتوفير بيانات مصنفة. | ☐ يمكن للتعليم الرسمي وغير الرسمي بناء مجتمعات قادرة على الصمود والحد من التحيز والتمييز. |

المصدر : ملخص التقرير العالمي لرصد التعليم لعام (٢٠١٩) ، الهجرة والنزوح والتعليم ، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ص١٥.

وبقدر ما انتجت هذه الازمة من اثار سلبية بقدر ما جعلت نسبة النازحين الذين تركوا التعليم بسبب النزوح ٨,٢% يشكل الذكور ٨,٨% والاناث ٧,٥% اما بالنسبة للنازحين الذين لم يلتحقوا بالتعليم فتبقى نسبة الاناث ١٧,٤% وهي نسبة عالية مقارنة بالذكور ١٢,٦% وهذا يعود لاسباب مرتبطة بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية للنازحين ، وشكل النازحون من محافظة نينوى ممن تركوا الالتحاق بالتعليم اعلى نسبة مقارنة بالمحافظات الاخرى التي حصل فيها النزوح اذ بلغت ٣٧,٢% تليها محافظة صلاح الدين ٢٦,٥%، ان ابرز سبب لترك النازحين التعليم هو السبب المادي اذ يشكل ٤٣,٢% من اجمالي النازحين التاركين للتعليم ، ويأتي السبب الثاني في عدم وجود مدارس قريبة من النازحين ، كما ان هنالك مشكلة اساسية لاغلب النازحين من الموصل ، وتلعفر ، وهم التركمان فهم لايستطيعون فهم اللغة او التكلم باللغة العربية[٦٧] .

وتشير التقديرات التي اجراها مركز سيسفاير لحقوق المدنين ومجموعة حقوق الاقليات الدولية في ديسمبر عام ٢٠١٨ ، ان اكثر من ثلاثة ملايين من الاطفال والمراهقين في سن الدراسة في العراق غير ملتحقين بالتعليم نتيجة النزوح والصراع القائم، وتقدر اليونسيف ايضاً ان ٦٠٠.٠٠٠ الف طفل نازح قد غاب عن سنة دراسية كاملة ، فحصول النازحين على التعليم عادة ما تعيقهُ المسافة التي تبعد بها المرافق التعليمية عن اماكن الاقامة[٦٨]. هؤلاء المتغيبون عن المدرسة لفترات طويلة من الزمن لا يتم تقديم خيارات تعليمية بديلة لهم ، وبدلاً من ذلك عليهم الاعتماد على جهود التدريس من قبل افراد الاسرة للحفاظ على مستوى اساسي من التعليم[٦٩]،ويعاني المهاجرين والنازحين حياة شديدة القسوة ، ويمرون بظروف غير انسانية تفتقد لابسط قواعد السكن والتغذية والصحة والتعليم[٧٠].

بطبيعة الحال ، فأن القضايا المتعلقة بحصول الاطفال على التعليم لا تقتصر على التوترات بين النازحين والمجتمعات الضيقة ، والحقيقية هي العديد من المدارس غير قابلة للاستخدام لاغراض التعليم حيث ان العديد منها اما مأهولة من قبل الاسر النازحة كأماكن للأيواء ، او محتلة من قبل العسكريين او انها تعاني من اضرار جسيمة ، وقد تحققت الامم المتحدة من انه قد تم تنفيذ ما لايقل عن ١٣٥ هجمة على المرافق التعليمية والموظفين منذ (٢٠١٤) ووفقاً لارقام منظمة اليونسيف تم اغلاق حوالي واحدة من كل خمس مدارس نتيجة الحرب ، فألقضايا الجارية التي تتعلق بتوافر وجودة التعليم تطيل امر ضعف الاطفال وتعرضهم لخطر التحول الى آليات التكيف السلبي[٧١] .

يتضح مما سبق ان ظاهرة الهجرة والتهجير القسري تعد معوقاً امام السياسة التعليمية في تحقيق اهدافها المرجوة من مستوى تعليم متقدم هذا بدوره يؤثر سلباً على مستوى الوعي للافراد لانشغالهم بأزمات الواقع وتحدياته .

**الخاتمة:.**

بقدم تعاظم التركة الثقيلة من المشاكل والازمات سواء كانت سياسية او اجتماعية او ثقافية بقدر عدم عدم تفعيل المنظومة التعليمية ، ووهن ادوارها بالصورة الصحيحة التي من المفترض ان تؤديها فتخدم التقدم وتهدف الى تشكيل وبناء مجتمع واعي بكل جوانبه ومنها الجانب السياسي ، وعليه بالتالي فأن المنظومة التعليمية لاتستطيع النهوض مالم تتغلب على هذه التحديات وتتجاوزها وايجاد الحلول المنطقية والواقعية لها ، واذا كانت الدولة عاجزة والمجتمع منقسم و المواطن يعاني من افتقاد ابسط حقوقه وغياب اثرها بالشكل الذي يوقف التقدم ،وعندئذ" فلا يمكن توقع دور سياسي مؤثر وارادة سياسية حقة ، مادامت دائرة الازمات قائمة ومخرجاتها مستمرة وهو الامر الذي لم تفلح المنظومة التعليمية من تجاوزه او تغييبه.

**الهوامش**

[1] د. خيري عبدالرزاق ، نظام الحكم في العراق بعد عام ٢٠٠٣ والقوى المؤثرة فيهِ ، مصدر سبق ذكرهُ ، ص٢٥٠

[2] د. ياسين البكري ، هالة كريم تركي ، التنشئة الاجتماعية السياسية والتحول الديمقراطي في العراق ، دار الشؤون الثقافة العامة ، الطبعة الاولى ٢٠١٣ ، ص١٢٢.

[3] د.هيثم غالب الناهي ، تفتيت العراق (انهيار السلم المدني والدولة العراقية ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٤٢-٢٤٣.

[4] د. ياسين البكري ، هالة كريم تركي ، مصدر سبق ذكرهُ ، ص١٢٢.

[5] سارة ابراهيم حسين ، السياسات الاجتماعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الواقع والتحديات ، اطروحة دكتوراه كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين لعام ٢٠١٨، ص١٧١.

[6] د. احمد شكر محمود الصبيحي ، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ (دراسة في المفهوم والاسباب) ، مجلة تكريت للعلوم السياسية العدد(١٣) ، ص٦١-٦٢.

[7] د. احمد شكر محمود الصبيحي ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٨.

[8] ايلاف حسن جعفر ، السياسات التعليمية والتنشئة السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة النهرين ، ٢٠١٦ ، ص٩٧.

[9] سارة ابراهيم حسين ، السياسات الاجتماعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الواقع والتحديات ،مصدر سبق ذكرهُ ، ص١٧٢

[10] شيركو كومانج ، الهوية والامة في العراق ، بيروت ، دار الساقي – ، الطبعة الاولى ٢٠١٥ ، ص٢٨٠ – ٢٨١.

[11] د.فراس البياتي ، التحول الديمقراطي في العراق بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣ ، بيروت ــ لبنان، العارف للمطبوعات ، الطبعة الاولى ٢٠١٣ ، ص٢٢٩ – ٢٣٠.

[12] د. شفيق السامرائي ، نوري المالكي ٢٠٠٦ – ٢٠١٤ ،الاردن ــ عمان ، دار المعتز للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ٢٠١٥ ، ص٢٢٧.

[13] العراق وتنظيم داعش : دراسة في الاسباب المنشئة للارهاب ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (٤١) ، لعام ٢٠١٥، ص٦–٧

[14] د.محمد عبد العظيم الشيمي ،التمويل الدولي لتنظيم الدولة الاسلامية ، القاهرة ،الناشر:المكتب العربي للمعارف ، الطبعة الاولى ٢٠١٥، ص٤٠

[15] فالح عبد الجبار ، دولة الخلافة ، التقدم الى الماضي "داعش" والمجتمع المحلي في العراق ، الدوحة ــ بيروت ،الناشر :المركز العربي للدراسات والابحاث السياسية ، ٢٠١٧،ص١١٩– ١٢٠

[16] تشارلز ليستر ، تحديد معالم الدولة الاسلامية (دراسة تحليلية )، الدوحة ،مركز بروكنجز في ١٣ ديسمبر ٢٠١٤،ص٢٢

[17] المجوعة الدولية لحقوق الاقليات ، تقرير (بين المطرقة والسندان ــ اقليات العراق منذ سقوط الموصل ) ، الطبعة الاولى ٢٠١٥،ص٤

[18] د. عبد السلام الخزرجي ،د. رضية حسين الخزرجي، السياسة التربوية في الوطن العربي (الواقع والمستقبل ) ، عمان ،الناشر : دار الشروق للنشر والتوزيع الطبعة الاولى ٢٠٠٠، ص٧٠–٧١

[19] ابراهيم رشيد الزبيدي ، تدني مستوى التعليم اسبابه ونتائجه ، المشروع الاستراتيجي (التعليم في العراق ) بغداد ،الناشر : بيت الحكمة ٢٠١١ ، ص٢١٢– ٢١٥

[20] د. هيثم غالب الناهي ، تفتيت العراق (انهيار السلم المدني والدولة العراقية )، مصدر سبق ذكرهُ ، ص٢٢٣.

[21] د. ياسين البكري ، هاله كريم تركي ، التنشئة الاجتماعية السياسية والتحول الديمقراطي في العراق، مصدر سبق ذكره ، ص١٢٢.

[22] د.عدنان ياسين ، المجتمع العراقي وديناميات التغيير الناشر : دار الحكمة – بغداد ٢٠١١ ، ص١٢٢-١٢٣.

[23] د. ياسين البكري ، هالة كريم تركي ، نفس المصدر السابق ، ص١٢٢ -١٢٣.

[24] هند جمعة علي ، طبيعة العلاقة بين الاستقرار السياسي والاستقرار المجتمعي ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ٢٠١٧ ، ص١٢٤.

[25] د. هيثم غالب الناهي ، تفتيت العراق ( انهيار السلم المدني والدولة العراقية ) مصدر سبق ذكرهُ ، ص٢٤٣ -٢٤٤.

[26] د.احمد شكر حمود الصبيحي ، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣(دراسة في المفهوم والاسباب)، مصدر سبق ذكرهُ ، ص٧٢.

[27] ابراهيم الجعفري ، تجربة الحكم ، بيروت ،الناشر :مركز دراسات المشرق العربي ، الطبعة الاولى ٢٠٠٩، ص١٢٧

[28] رشا ظافر محي الدين عبد الرضا ، ابعاد التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة قضايا سياسية ن جامعة النهرين ، العدد(٥٧) ، ٢٠١٩، ص٢٨٩

[29] د. فراس البياتي ، التحول الديمقراطي في العراق بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣ ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٨.

[30] شيركو كومانج، الهوية والامة في العراق، مصدر سبق ذكرهُ، ص٢٧١

[31] شيركو كومانج ، نفس المصدر السابق ، ص٢٧١.

[32] سارة ابراهيم حسين ، السياسات الاجتماعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الواقع والتحديات ، اطروحة دكتوارة كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ٢٠١٨ ، ص١٧٥.

[33] د. عبد السلام الخزرجي، د. رضية حسين الخزرجي ،السياسة التربوية في الوطن العربي (الواقع والمستقبل)، مصدر سبق ذكره، ص٧١

[34] د. عثمان عطية اسماعيل الجبوري ،د. محمد خضير فياض الحمداني ،( الثانويات الاسلامية في ديوان الوقف السني في العراق ) بعد عام ٢٠٠٣ رؤية واقعية مستقبلية ، بحث منشور في مجلة route educational and social journal lssn :2148_5518 volume 5(2) february 2018، ص١١٢٢

[35] جريدة الوقائع العراقية ، العدد(٤٥١٥) الصادرة بتاريخ ٢٩ تشرين الاول لعام ٢٠١٨ ، السنة (الستون) ، ص٥–٦

[36] الهيثم زعفان ، نشاط التعليم الشيعي النامي في العراق ، مجلة البيان ، بحث منشور على الموقع http://www.albayan.co.uk/print.aspx?id=5988

[37] رشا ظافر محي الدين عبد الرضا ، ابعاد التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة قضايا سياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العدد(٥٧) لعام ٢٠١٩، ص٢٨٩

[38] محمد جابر الانصاري ، الوعي المتلبس بالدولة القطرية (ضرورةُ في الفصام السياسي بين الواقع والمثال في التاريخ العربي – الاسلامي) . مجلة المستقبل العربي ، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين ، السنة (١٦) ، العدد (١٧٣) ، تموز ١٩٩٣.

[39] محمد جابر الانصاري ، مصدر سبق ذكره ، ص٤١.

[40] د. ياسين البكري ، هالة كريم تركي ، التنشئة الاجتماعية السياسية والتحول الديمقراطي في العراق ،بغداد، الشؤون الثقافية العامة ، الطبعة الاولى ٢٠١٣ ، ص١٤٥.

[41] وصال نجيب العزاوي ، المواطنة بين الثوابت والمتغيرات ، مجلة قضايا سياسية ، العدد ١٤ ، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين ٢٠٠٨ ، ص١.

[42] عامر حسن فياض ، جذور الفكر الديمقراطي في العراق (١٩١٤ – ١٩٣٩) ، ،دار الشؤون الثقافية العربية ـــبغداد، ٢٠٠٢ ، ص٧٤ .

[43] د. ياسين البكري ، هالة كريم تركي ، مصدر سبق ذكره، ص١٤٦

[44] د. ابراهيم الحيدري ، الشخصية العراقية (مرحلة ما بعد السقوط وتشوهات الشخصية) ، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشرـــ بغداد، الطبعة الاولى ٢٠١٩ ، ص١٢٠ -١٢١.

[45] . نفس المصدر السابق ، ص١٠٧-١٠٨.

[46] أ.م. د كريم محمد حمزة ، المشروع الاستراتيجي (التعليم في العراق) ، الناشر : بيت الحكمةـــ ، قسم الدراسات الاجتماعية ـــ بغداد، الطبعة الاولى ٢٠١١، ص٤٦–٤٧

[47] أ. م. د كريم محمد حمزة ،المشروع الاستراتيجي ( التعليم في العراق) ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٤–٤٥

[48] د. ابراهيم الحيدري ، الشخصية العراقية ( مرحلة مابعد السقوط وتشوهات الشخصية) ، مصدر سبق ذكرهُ ، ص[128].

[49] مجموعة باحثين ،النزوح الكبير (ازمة النازحين في العراق بعد حرب داعش ) ،مركز بلادي للدراسات الاستراتيجية كتاب المركز رقم (٤)، بغداد،الطبعة الاولى ٢٠١٦، ص[14]

[50] نفس المصدر السابق ،ص[32-36]

[51] د. فراس البياتي ، التحول الديمقراطي في العراق بعد ٩ نيسان ، ، ، العارف للمطبوعات بيروت ـــلبنان الطبعة الاولى ٢٠١٣، ص[240].

[52] لهيب هيغل ، ازمة النزوح في العراق ، مركز سيسفاير لحقوق المدنين والمجموعة الدولية لحقوق الانسان ، ٢٠١٦ ، ص[8].

[53] لهيب هيغل ازمة النزوح في العراق مصدر سبق ذكره ، ص[242].

[54] د.ابراهيم الحيدري ،الشخصية العراقية ( مرحلة مابعد السقوط وتشوهات الشخصية ) ، مصدر سبق ذكرهُ ، ص[130].

[55] لهيب هيغل ، ازمة النزوح في العراق ، مصدر سبق ذكرهُ ، ص[9].

[56] مجموعة باحثين ، ( ازمة النازحين في العراق بعد حرب داعش ) ، مصدر سبق ذكره ، ص[38]

[57] سارة ابراهيم حسين، السياسات الاجتماعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الواقع، التحديات، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين٢٠١٧، ص[232].

[58] مجموعة باحثين ،( ازمة النازحين في العراق بعد حرب داعش )، مصدر سبق ذكره ، ص[14]

[59] التقرير الطوعي الاول حول اهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٩، ص[40]

[60] استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق ( ٢٠١٨ – ٢٠٢٢) ، وزارة التخطيط ، ص[15].

[61] مجموعة باحثين ، (ازمة النازحين في العراق بعد حرب داعش )، مصدر سبق ذكره، ص[38]

[62] د.ابراهيم الحيدري، الشخصية العراقية (مرحلة مابعد السقوط وتشوهات الشخصية)، مصدر سبق ذكرهُ، ص[133].

[63] د. ابراهيم الحيدري، الشخصية العراقية (مرحلة مابعد السقوط وتشوهات الشخصية) ،نفس المصدر السابق، ص[133 - 134].

[64] احمد حسن وميس الجبوري ، التحديات الانسانية في ازمة النزوح في العراق، مركز سيسفاير لحقوق المدنيين ومجموعة حقوق الاقليات الدولية دسمبر ٢٠١٦ ، ص[18].

[65] تصنيف النزوح الممتد في العراق تشرين الثاني عام ٢٠١٨ ، المنظمة الدولية للهجرة (IOM) ، ص[1].

[66] ملخص التقرير العالمي لرصد التعليم لعام (٢٠١٩) ، الهجرة والنزوح والتعليم ، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ص[11].

[67] مجموعة باحثين ،النزوح الكبير ( ازمة النازحين في العراق بعد حرب داعش ) ، مصدر سبق ذكره ،ص[82]

[68] احمد حسن وميس الجبوري ، التحديات الانسانية في ازمة النزوح في العراق ، مركز سيسفاير لحقوق المدنين ومجموعة حقوق الاقليات الدولية (٢٠١٦) ، ص[27].

[69] نفس المصدر السابق ، ص[28].

[70] د.ابراهيم الحيدري ، الشخصية العراقية ( مرحلة مابعد السقوط وتشوهات الشخصية ) ، مصدرسبق ذكرهُ ، ص[135].

[71] احمد حسن وميس الجبوري ، التحديات الانسانية في ازمة النزوح في العراق ، مصدر سبق ذكره، ص[28].